

كردستان العراق جنة الصحفيين وفق البارزاني

منظمات دولية: حرية الصحافة في الإقليم تحت تهديد متزايد

القمار أحدث الطرق لتمويل الصحافة

تورنتو - ابتكرت أكبر مجموعة صحافية في كندا "تورستار" طريقة استثنائية للمساعدة في التمويل الصحافة عبر إطلاق تطبيق "كازينو" للقمار عبر الإنترنت.

ويبحث الناشرون في جميع أنحاء العالم باستمرار عن طرق جديدة ومبتكرة لتمويل الصحافة المكلفة، مع قلة عائدات الإعلانات وتزايد التشاؤم بشأن استمرارية الصحف المطبوعة، لكن إطلاق تطبيق للقمار عبر الإنترنت هو إستراتيجية غريبة، لم يراهن عليها سوى القليل من الناشرين - إن وجد - حتى الآن، بحسب ما ذكرت صحيفة "الغارديان" البريطانية. وقالت المجموعة الصحافية الكندية الإلخنة، إنها بصدد إطلاق تطبيق للألعاب عبر الإنترنت، في إعلان يشير إلى مدى استعداد الشركات لتجاوز الحدود من أجل النجاة من الانكماش المستمر في صناعة الإعلام.

وقال كوري غودمان التنفيذي في "تورستار" في بيان، "بصفتنا شركة إعلامية مقرها أونتاريو وعلامة تجارية موثوقة لأكثر من 128 عاماً، نعتقد أن تورستار ستوفر علامة تجارية فريدة ومسؤولة للألعاب تخلق وظائف جديدة وتقدم نمواً لاقتصاد أونتاريو وتسرد إيرادات ضريبية جديدة للمساعدة في دعم البرامج المهمة في المجموعة".

وقالت الشركة إنها تأمل من خلال تطبيقها القادم في الحصول على جزء من 500 مليون دولار كندي (395 دولاراً أميركياً) التي ينفقها سكان أونتاريو على المقامرة عبر الإنترنت كل عام - وهو سوق من المتوقع أن يزداد على نطاق واسع في السنوات القادمة حيث يتم منح الوافدين الجدد الإذن للعمل عبر الإنترنت. وبدأت مجموعة "تورستار" في نشر الصحف في عام 1892 وتمتلك أكثر من 70 صحيفة إقليمية ومحلية.

وبعد معركة قضائية طويلة وصعبة، بيعت المجموعة لشركة "تورستار كابيتل إل.بي." في أغسطس مقابل 60 مليون دولار كندي، بينما جرب المالكون الجدد البحث عن سبل مختلفة لتأمين إيرادات الشركة، بما في ذلك إطلاق خدمة توصيل الطرود، لكن إعلان تطبيق القمار يمثل أكثر رهان لـ"تورستار" طموحاً.

وأفاد بول ريفيت، الرئيس والمالك المشارك لـ "تورستار"، في البيان: "إن القيام بذلك جزء من تورستار سيساعد في دعم نمو وتوسع الصحافة المجتمعية عالية الجودة".



صحافيون لم تطلمم حرية البارزاني

وأكدت كل من منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة "فري برس انليميتد"، ومنظمة دعم الإعلام الدولي "إي.أم.أس" ومنظمة وسائل الإعلام عبر التعاون والانتقال "إم.إي.سي.تي"، في بيان مشترك الأسبوع الماضي، أن تجاوز السلطات القانونية سيؤدي إلى تقليل رغبة الناس في المشاركة في النقاشات العامة.

وعبر صحفيون محليون أيضاً عن خشيتهم من أن يكون لقرار المحكمة تأثير على عمل الصحفيين في المستقبل. وقال الصحافيون المستقل معاذ فرحان إن "الهدف وراء هذا الحكم ليس فقط معاقبة هؤلاء الأشخاص الخمسة، بل لبعث رسالة لكل الصحفيين الناشطين بأنهم من الآن فصاعداً سيحاولون إلى المحاكم بسبب كتابة تعليق أو منشور على فيسبوك أو التعبير عن رأي".

ونكرت المنظمات الثلاث في تقرير أن احترام سيادة القانون وحقوق الناس في حرية التعبير هو عنصر مهم في الدول النابضة بالحياة. والنقاش العام المفتوح الذي يمكن فيه تبادل الآراء دون خوف من التعرض إلى الاضطهاد هو من مؤشرات الحكومات القوية والصحية. وأضاف التقرير أن تجاوز السلطات القانونية سيؤدي إلى تقليل رغبة الناس في المشاركة في النقاش العام، والذي يعد مهماً لتحقيق الوحدة والسلام والاستقرار.

وأفاد الكاتب والصحافي أسوس هردي "تقف كردستان اليوم أمام لحظة مصيرية، وهي بحاجة إلى دعم أحرار العالم أكثر من أي وقت مضى".

وأشار صحفيون إلى أن هناك محاولات لتهميش الصحافة الحرة خاصة وأن هامش الحريات الذي يعمل به الصحفيون يضيق يوماً بعد آخر، والتطورات الأخيرة تجعل الصحفيين والمدونين على مواقع التواصل الاجتماعي يضعون أسواراً من الرقابة الذاتية على ما يكتبونه خوفاً من السلطات.

بعض الناشطين المعتقلين بـ"التجسس" ومحاولة تخريب وتفجير المؤسسات في الإقليم". لكن الادعاء العام في المحكمة حكمت الناشطين لم ينشر إلى تهم التجسس في ملفات إحالة القضايا، وحوكم الناشطون وفق مواد تتعلق بـ"المساس بأمن المؤسسات في إقليم كردستان".

ونكر الناشط الحقوقي دلير هوليري أن "تصعيد سقف الاتهامات هو تكتيك معروف من قبل السلطات في العراق، إذ أنها تجعل المتهم خائفاً من الاتهامات الخطرة مثل التجسس والتخريب بحيث لا يعترض حينما يتصل الحكم إلى اتهامات أخرى أقل وطأة".

وعبرت ثلاث منظمات دولية عن قلقها إزاء قرار محكمة جنائيات أربيل بسجن الصحفيين والناشطين، وقالت إن حرية الصحافة في إقليم كردستان العراق تحت تهديد متزايد، وطالبت المسؤولين بدعم الدور المهم الذي يلعبه الصحفيون.

وأشارت التهمة والحكم غضباً محلياً ودولياً وأسعا تجاه ما اعتبر تضييقاً على حرية التعبير في الإقليم ومحاولة لـ"تكميم الأفواه". ورفض عدد من النواب في برلمان كردستان العراق الحكم واعتبروه سياسياً وعبروا عن تضامنهم مع الناشطين المعتقلين ونشروا تسجيلات لأطفالهم وهم يبكون بعد النطق بالحكم، ووجه النائب سرکوت شمس الدين انتقادات لما سماها بـ"حكومة مسرور"، في إشارة إلى رئيس حكومة الإقليم، وقبل أيام من المحاكمة اتهم البارزاني

بعض الناشطين المعتقلين بـ"التجسس" ومحاولة تخريب وتفجير المؤسسات في الإقليم". لكن الادعاء العام في المحكمة حكمت الناشطين لم ينشر إلى تهم التجسس في ملفات إحالة القضايا، وحوكم الناشطون وفق مواد تتعلق بـ"المساس بأمن المؤسسات في إقليم كردستان".

ونكر الناشط الحقوقي دلير هوليري أن "تصعيد سقف الاتهامات هو تكتيك معروف من قبل السلطات في العراق، إذ أنها تجعل المتهم خائفاً من الاتهامات الخطرة مثل التجسس والتخريب بحيث لا يعترض حينما يتصل الحكم إلى اتهامات أخرى أقل وطأة".

وعبرت ثلاث منظمات دولية عن قلقها إزاء قرار محكمة جنائيات أربيل بسجن الصحفيين والناشطين، وقالت إن حرية الصحافة في إقليم كردستان العراق تحت تهديد متزايد، وطالبت المسؤولين بدعم الدور المهم الذي يلعبه الصحفيون.

يتساءل صحفيون وناشطون عن ماهية المعايير التي يعتمدها السياسيون لقياس مستوى التقدم في الحريات الإعلامية، إذ بدت تصريحات رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور البارزاني بعيدة تماماً عن الحقائق التي توثقها المنظمات الدولية والصحافيون العاملون في الإقليم.

تضمن الحقوق وحرية العمل الصحافي، في حين يتجاهل المسؤولون الحكوميون أبرز الواقع في بلدانهم. فقد ذكر البارزاني خلال لقائه الاثنين مع نقيب وأعضاء مجلس نقابة صحافي كردستان، أن حكومة الإقليم "وفرت لوسائل الإعلام كل ما من شأنه أن يدعم حرية التعبير بهدف لعب دور فعال في المجتمع".

وأضاف أن الحكومة "تدعم حرية الصحافة في كردستان بشئى السبل، لكي يتمكن الصحفيون من أداء عملهم بشكل مهني وبعيداً عن الأجندات غير المهنية، وبما يصب في المصلحة العامة ويحافظ على المنجزات الوطنية". وتابع أن "وسائل الإعلام في كردستان يجب ألا تسمح باستغلال مهنة الصحافة المقدسة للتشهير وكيل التهم جزافاً وتقويض السلم المجتمعي".

وتستعمل السلطات في كردستان تهمة تقويض السلم المجتمعي وسيلة لاستهداف الصحفيين ووسائل الإعلام عند قيامهم بانتقاد الحكومة أو التطرق لقضايا الفساد. وجاءت تصريحات البارزاني في وقت مازالت فيه تتوالى الإدانات لأحكام السجن القاسية ضد صحفيين وناشطين في الإقليم لمدة ست سنوات بتهمة "محاولة زعزعة أمن واستقرار الإقليم".

وأشارت التهمة والحكم غضباً محلياً ودولياً وأسعا تجاه ما اعتبر تضييقاً على حرية التعبير في الإقليم ومحاولة لـ"تكميم الأفواه". ورفض عدد من النواب في برلمان كردستان العراق الحكم واعتبروه سياسياً وعبروا عن تضامنهم مع الناشطين المعتقلين ونشروا تسجيلات لأطفالهم وهم يبكون بعد النطق بالحكم، ووجه النائب سرکوت شمس الدين انتقادات لما سماها بـ"حكومة مسرور"، في إشارة إلى رئيس حكومة الإقليم، وقبل أيام من المحاكمة اتهم البارزاني

وأشارت التهمة والحكم غضباً محلياً ودولياً وأسعا تجاه ما اعتبر تضييقاً على حرية التعبير في الإقليم ومحاولة لـ"تكميم الأفواه". ورفض عدد من النواب في برلمان كردستان العراق الحكم واعتبروه سياسياً وعبروا عن تضامنهم مع الناشطين المعتقلين ونشروا تسجيلات لأطفالهم وهم يبكون بعد النطق بالحكم، ووجه النائب سرکوت شمس الدين انتقادات لما سماها بـ"حكومة مسرور"، في إشارة إلى رئيس حكومة الإقليم، وقبل أيام من المحاكمة اتهم البارزاني

أربيل - قال رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور البارزاني إن الإقليم "حقق تقدماً مهماً في دعم حرية الصحافة الخالية من العنف والترهيب"، بينما لا تزال أصداء محاكمة وسجن صحفيين وناشطين يثير غضباً داخل العراق.

ونشر البارزاني الاثنين على حسابه في موقع تويتر تغريدة قال فيها "أجرينا نقاشات مهمة مع نقابة الصحفيين وتبادلنا الآراء".

وأضاف "أكدنا على دعم حكومة إقليم كردستان لحرية الصحافة، الخالية من العنف والترهيب، هذا أمر أساسي لأي مجتمع ديمقراطي، وقد أحرزت كردستان تقدماً مهماً".

وبدت تصريحات البارزاني غريبة ومنفصلة عن الواقع بالنسبة إلى الوسط الإعلامي العراقي الذي يراقب بقلق تدهور حرية الصحافة والإعلام في الإقليم، كما أن العديد من المنظمات الدولية والمحلية أشارت إلى التهديدات التي تواجهها وسائل الإعلام والصحافيون خصوصاً في الفترة الأخيرة.



أسوس هردي
كردستان بحاجة إلى دعم أحرار العالم أكثر من أي وقت مضى

وأكد صحفيون وناشطون أن الحريات في إقليم كردستان العراق في تراجع واضح ولا يمكن إنكاره. ورسدت تقارير المؤسسات الدولية وحتى الحكومية مثل نقابة الصحفيين استهداف الصحفيين.

وتساءل البعض عن ماهية المعايير التي يعتمدها السياسيون والحكومات لقياس مستوى التقدم في الحريات الصحافية والإعلامية، إذ تبدو مختلفة تماماً عن معايير الموثوق الدولية التي

مقتل ثلاث إعلاميات ضمن موجة اغتيال الصحفيين في أفغانستان

ونفى المتحدث باسم حركة طالبان لاحقاً أن يكون للحركة أي علاقة بمقتل النساء الثلاث.

وتشهد أفغانستان في الفترة الأخيرة موجة اغتالات تستهدف صحفيين ورجال دين ونشطاء وقضاة، أشاعت الذعر في أنحاء البلاد وأجبرت الكثيرين على الاختباء بل حتى مغادرة البلاد، وبعضها استهدفت عائلات الصحفيين أيضاً.

وأفادت السلطات الأمنية في ولاية غور (وسط أفغانستان) الأسبوع الماضي، بأن خمسة من أفراد أسرة الصحفي، بسم الله أنماق، قتلوا في هجوم شنه مسلحون في مدينة فيروز كوه.

واقترح مسلحون بمنزل عائلة الصحافي أيماق، الذي قتل في هجوم لم تُعلن أي جهة مسؤوليتها عنه بالقرب من غور مطلع العام الجاري.

واغتيال مسلحون مجهولين، الأسبوع الماضي أيضاً، خليل نارمغو، الرئيس السابق لنقابة الصحفيين في ولاية بغلان الشمالية.

وتصاعدت عمليات القتل منذ بدء محادثات سلام العام الماضي بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان في آخر مسعى لطي صفحة نزاع مستمر منذ عقود.

وحملت السلطات الأفغانية والأميركية حركة طالبان مسؤولية موجة العنف هذه، إلا أن الحركة رفضت تلك الاتهامات.

وعبرت الأمم المتحدة في فبراير الماضي عن استنكارها للهجمات التي يتعرض لها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في أفغانستان في ظل فترة تفاوض من أجل السلام.

في هجومين منفصلين بعد مغادرتهم مقر عملهم.

وأوضح "لقد قتلن جميعهن. كن عائدات إلى المنزل من المكتب سيرا حين تعرضن لإطلاق النار"، مشيراً إلى أن النساء الثلاث يعملن جميعاً في قسم الدبلجة بالتلفزيون.

وأكد المتحدث في مستشفى نغرهار الإقليمي زاهر عادل حصيلة الهجومين اللذين لم تعلن أي جهة بعد المسؤولية عنهما.

وأفاد قائد شرطة نغرهار جمعة غول حمزة بان مشتبهاً به في إطلاق النار أوقف في وقت لاحق، مضيفاً أن السلطات لا تزال تبحث عن منفذين آخرين محتملين.

وأوضح "أوقفناه فيما كان يحاول الفرار. أقر بأنه نفذ الهجوم وهو عنصر في حركة طالبان".

كابول - أعلن مسؤولون أفغان مقتل ثلاث إعلاميات برصاص مجهولين في جلال آباد شرق أفغانستان، في تصاعد لاستهداف الصحفيين وبشكل خاص النساء في البلاد التي أصبحت من أكثر الدول خطراً على الصحفيين.

الإعلاميات الثلاث قتلن في هجومين منفصلين أثناء عودتهن إلى المنزل سيرا من مقر القناة في عملية محددة الهدف

وأعلنت محطة "انيكاس تي.في" التي توظفهن، أنها فيما يبدو عملية قتل جديدة محددة الهدف. وقال مدير المحطة زلماي لطيفي، إن الموظفين الثلاث قتلن



الصورة والكلمة تعرض صاحبها للخطر في أفغانستان

اعتقال مراسلين ومترجمين بعد منحهم الإذن بالعمل في تيغراي

بدورها، ذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" أن السولا أكلو الذي يعمل لصالحها اعتقل في مطعم في المدينة نفسها السبت، وذكر ممثل الصحيفة أنه يعمل على تأمين إطلاق سراح المترجمين ومعرفة سبب اعتقالهم.

من جهتها، أوضحت "بي.بي.سي" إن جيرماي جبرو الذي يعمل مراسلاً في الخدمة الناطقة بلغة تيغراي التابعة لها اعتقل أثناء وجوده في مقهى في مقلي ومعه أربعة آخرون دون أن تذكر متى حدث ذلك. وتابعت أنها لم تعلم بعد سبب احتجاز جيرماي لكنها عبرت عن قلقها للسلطات.

ورداً على سؤال من رويترز بشأن الاعتقالات قال مولو نجبا الرئيس المؤقت لحكومة تيغراي، الثلاثاء، إن التحقيقات لا تزال مستمرة مع الثلاثة دون ذكر المزيد من التفاصيل.

ولم يرد رئيس اللجنة الحكومية المعنية بشؤون تيغراي على طلبات للتعقيب.

واعترضت لجنة حماية الصحفيين الدولية، في بيان الاثنين أن الاعتقالات "ستؤدي بلا شك إلى الخوف والرقابة الذاتية".

وأشارت اللجنة إلى تعليقات مسؤول بالحزب الحاكم الجمعة الماضية، قال فيها إن الحكومة سوف تتخذ إجراء ضد الأشخاص "الذين يحاولون تقديم معلومات خاطئة" للصحافيين الدوليين في تيغراي، وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء الإثيوبية.

وقال نائب مدير هيئة الإعلام وندون اندوليم "يتعين على وسائل الإعلام المصرح لها بالذهاب إلى تيغراي خلال هذه الرحلة الأولى العمل بمهنية" وإلا ستكون هناك "إجراءات تاديبية".

موجهة إلى فينيسوم بيهاني، وأن مجرد تعاونه مع وسائل الإعلام لا يمكن أن يكون سبباً لاعتقاله، لذلك نطالب بالإفراج عنه في أقرب وقت".



فيليب شيتويند
لا نعلم أي تهم محددة موجهة إلى المترجم وأن مجرد تعاونه مع وسائل الإعلام لا يمكن أن يكون سبباً لاعتقاله



ليروبي - احتجزت السلطات الإثيوبية مراسلاً تابعاً لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" ومترجمين يعملان مع صحافيين من صحيفة "فايننشال تايمز" ووكالة الأنباء الفرنسية في إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا، حسبما ذكرت المؤسسات الإعلامية الثلاثة.

وطيلة الأشهر الماضية منذ اندلاع القتال في نوفمبر الماضي، بين الجيش والجمبهة الشعبية لتحرير تيغراي، الحزب الذي كان يحكم الإقليم، بقيت المنطقة خارج التغطية الصحافية، ولم يسمح لوسائل الإعلام بالتواجد ونقل ما يحدث، بينما تحدث بعض الناجين من المعارك بعد خروجهم من الإقليم عن مأسى وظروف قاسية للغاية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وأوقف لفرمانس برهاني، فينيسوم بيهاني والسولا أكلو، السبت بعد أن عملوا لمدة ثلاثة أيام مع صحفيين من وكالة "فرانس برس" و"فايننشال تايمز"، اللتين حصلتا على ترخيص بتغطية الوضع في تيغراي من هيئة الإعلام ووزارة السلام الإثيوبيتين، وهما من بين سبع وسائل إعلام دولية سُمح لها مؤخراً بزيارة تيغراي، في أقصى شمال إثيوبيا، التي كان الوصول إليها منذ أشهر صعباً للغاية بالنسبة للصحافيين وعامل الإغاثة على حد سواء.

وقالت وكالة الأنباء الفرنسية أن فينيسوم برهاني اعتقل من منزله في مقلي عاصمة الإقليم، الجمعة بعد عمله مع فريق صحافيين تابع للوكالة على مدى ثلاثة أيام، وأضافت إنه لم يتم إبلاغها بأي اتهامات موجهة لفينيسوم.

وأكد رئيس تحرير "فرانس برس"، فيليب شيتويند "لا نعلم أي تهم محددة